



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية  
Iraqi Journal For  
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

## "Measuring the Impact of Financial Sustainability Indicators and Their Reflection on Poverty as One of the Sustainable Development Indicators in Iraq"

قياس أثر مؤشرات الامتدانة المالية وانكاسها على الفقر كأحد مؤشرات التنمية الممتدانة في العراق

أ.د سعيد علي محمد العبيدي  
Prof. Dr. Saeed Ali Muhammad Al-Obaidi  
Saeed60ali@uoanbar.edu.iq  
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الانبار

د. مهند جميل وحيد العبيدي  
Dr. Muhannad Jameel Waheed Al-Obaidi  
mohaneedjameel@gmail.com  
المديرية العامة لتربية الانبار / قسم تربية هيت

### Abstract

This research aims to examine the relationship between financial sustainability indicators in Iraq and their impact on poverty rates as one of the sustainable development indicators. Despite Iraq's possession of substantial financial resources, poverty rates remain high, necessitating an investigation into the influence of fiscal policies on achieving sustainable development goals. Using a quantitative analytical methodology based on annual data, the study incorporates financial sustainability indicators, including the public debt-to-GDP ratio, the tax gap, the budget deficit/surplus-to-GDP ratio, the oil revenue-to-total revenue ratio, and the public revenue-to-public expenditure ratio. The ARDL model was applied to test the relationship between these variables and the poverty rate. The results revealed a statistically significant relationship between financial sustainability indicators and poverty, with each indicator having a varying degree of influence. The findings showed that the budget deficit and public debt ratio have a negative impact on poverty, while sustainable public revenues contribute positively to social well-being. The research also highlighted the Iraqi economy's sensitivity to fluctuations in oil revenues, underscoring the need for fiscal reforms that promote economic diversification and reduce reliance on oil income. The study concluded that achieving financial sustainability significantly contributes to reducing poverty rates, whereas fiscal deficits and rising public debt diminish social spending and exacerbate poverty. The research recommends the development of balanced fiscal policies that enhance financial sustainability by diversifying public revenues and improving spending efficiency, with a focus on supporting development programs aimed at poverty reduction and sustainable development in Iraq.

**Keywords: Financial Sustainability Indicators – Sustainable Development – Poverty**

## المقدمة

تُعد الاستدانة المالية من العوامل الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث تؤثر السياسات المالية للدولة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. ومن بين هذه الجوانب، يُعد الفقر أحد أهم التحديات التي تواجه العراق، حيث يتأثر مستوى الفقر بالسياسات المالية العامة، مثل العجز أو الفائض في الموازنة، ومستويات الإيرادات النفطية، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الاستدانة المالية والفقر في العراق، مع التركيز على مدى انعكاس مؤشرات الاستدانة المالية على معدلات الفقر خلال الفترة المدروسة.

**مشكلة البحث:** رغم امتلاك العراق موارد مالية كبيرة، خاصة من عائدات النفط، إلا أنه لا يزال يعاني من معدلات فقر مرتفعة لذا، يتمحور التساؤل الرئيسي لهذا البحث حول: إلى أي مدى تؤثر مؤشرات الاستدانة المالية على معدلات الفقر في العراق؟

**أهداف البحث:** بناءً على مشكلة البحث، يمكن صياغة الأهداف كما يلي:

1- قياس أثر مؤشرات الاستدانة المالية (مثل العجز أو الفائض المالي، نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي، والإنفاق العام) على معدلات الفقر في العراق.

2- تحليل الاتجاهات الزمنية لمعدلات الفقر والاستدانة المالية في العراق.

3- تقديم توصيات للسياسات المالية التي من شأنها تعزيز التنمية المستدامة وتقليل معدلات الفقر.

**فرضية البحث:** تؤثر مؤشرات الاستدانة المالية بشكل مباشر على معدلات الفقر في العراق، حيث يؤدي تحقيق الاستدانة المالية إلى تقليل معدلات الفقر، في حين أن عدم الاستدانة المالية (كارتفاع العجز المالي ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي) يساهم في تفاقم مستويات الفقر.

### حدود البحث الزمانية والمكانية:

أ. الحدود المكانية: العراق.

ب. الحدود الزمانية: تتمثل بالمدة (2004 – 2022).

### المطلب الاول: مفهوم الاستدانة المالية ومؤشراتها

**اولاً/ نشأة مفهوم الاستدانة المالية:** يُعد مفهوم الاستدانة من المفاهيم الشائعة التي شهدت تطوراً واسعاً منذ عام 1978م، حيث تم التعامل معه بشكل متزايد في مختلف المجالات يتمحور المفهوم حول تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، وقد تطور تدريجياً ليشمل الجوانب الاقتصادية التي تبناها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف مساعدة الدول المتقدمة والدول الأقل نمواً في مواجهة التحديات الاقتصادية، ولا سيما تلك المتعلقة بالاختلالات الهيكلية الاقتصادية (مجد وعزيز، 2019: 102)، مثل الديون الخارجية والعجز المزمّن في الموازنة العامة. وقد أصبح مفهوم الاستدانة مرتبطاً بشكل وثيق بالتنمية الاقتصادية، حيث تبنته المنظمات الدولية، وخاصة الأمم المتحدة، لمعالجة المشكلات التي تواجه اقتصادات الدول. (مجد وحسين، 2016: 147). أما في المجال المالي فقد بدأ استخدام مفهوم الاستدانة بشكل متزامن مع حدوث الاختلالات العميقة التي عانت منها الانظمة المالية الدولية بعد الازمة المالية العالمية، وازمات الديون السيادية المختلفة وازمة فيروس كورونا 2019.

**ثانياً/ مفهوم الاستدانة المالية:** في إطار الاهتمام العالمي المتزايد بمفهوم الاستدانة المالية والترابط الوثيق بين عناصر المالية العامة وأداء الاقتصاد الكلي، برز مفهوم الاستدانة المالية بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير من القرن العشرين، كقضية محورية في اقتصادات الدول، جاء هذا الاهتمام نتيجة الاختلالات الكبيرة التي شهدتها الأوضاع المالية في العديد من الدول عقب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عام 2008، بالإضافة إلى الارتفاع المتزايد في التكاليف المالية اللازمة للإنتاج على المدى الطويل نتيجة تزايد ندرة الموارد الاقتصادية. وتم الشروع في اعتماد البحوث التجريبية لقياس وتحديد مؤشرات الاستدانة ضمن السياسات المالية في العديد من الدول المتقدمة، حيث أصبحت استدانة السياسات المالية من أكثر المواضيع إثارة للنقاش، ويعود ذلك إلى ما تعكسه من تحديات مستقبلية قد تواجه المالية العامة للدول،

نتيجة تفاقم مستويات العجز والدين العام، ومنذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي تزايد استخدام مصطلح الاستدانة المالية في الأدبيات الاقتصادية، ليعبر عن الأهمية المتزايدة لهذا المفهوم في تحقيق استقرار المالية العامة. (الطائي والشلال، 2015: 1) تعددت مفاهيم الاستدانة المالية إذ استند بعضها إلى الربط بين تعريف الاستدانة المالية والقيود الزمني للموازنة مشيراً إلى أن شرط الاستدانة المالية وفقاً لقيود الموازنة الزمني يتطلب من الحكومة تحقيق فائض مستقبلي في الموازنة يغطي سداد الدين العام، بمعنى أن تحقيق الاستدانة المالية متعلق بمدى قدرة الحكومة على الوفاء بالديون، بالاستناد إلى حجم الإيرادات والنفقات الحالية والمستقبلية. (سليمان ومجد، 2014: 286). بين صندوق النقد الدولي أن الاستدانة المالية تعني قدرة المقترض على تسديد ديونه دون اللجوء إلى تعديلات جوهرية في الإنفاق والإيرادات العامة في المستقبل، أي أن الاستدانة المالية تقتضي عدم وجود عجز تراكمي في موازنة الدولة يجبرها على إعادة هيكلة وترتيب أولويات الانفاق واليات تمويل العجز في المستقبل من أجل تمويل أعباء مديونتها (المنوي، 2011: 313).

**ثالثاً/ تعرف الاستدانة المالية:** Fiscal Sustainability: توجد عدة تعريفات للاستدانة المالية، حيث يعتبر هذا المصطلح من بين المفاهيم المستخدمة في السياسات المالية، ولم يتم التوصل إلى تعريف موحد له. الاستدانة تشير إلى خاصية الاستمرارية لشيء ما، أي أنه قابل للبقاء والاستمرار عند مستوى معين بمرور الوقت، ويمكن اعتبار الاستدانة عملية تهدف إلى الحفاظ على شيء ما عند مستوى محدد، وتعرف بأنها "الكيفية التي تزيد من خلالها الحكومة الفائض الأساسي ليس في الأجل القصير وإنما في الأجل الطويل الملائم بشكل كبير لتغطية دينها الحالي". (عبداللطيف وشحاته، 2005: 403). كذلك عرفت بأنها "ممر زمني لنسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي يجعل من هذه النسبة تتجه باستمرار إلى حالة الثبات في المستقبل". (Dahlby, 1993: 1) كما عرفت أيضاً بأنها "انعكاس للبرنامج التمويلي طويل الأجل في أي بلد) أو هي (القدرة على تحقيق إيرادات صافية كافية على تغطية الدين المتراكم والتزاماته". (Bradford, 2002: 399) وتعرف الاستدانة المالية أيضاً بأنها القدرة على تحمل الديون عن طريق الوفاء بجميع التزامات الحكومة الحالية والمستقبلية، وإمكانية إعادة التوازن بين النفقات والإيرادات العامة تدريجياً في المستقبل، مع عدم التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية (علي، 2015: 325). أو هي السياسة التي تضمن استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث لا يُعد الدين مشكلة ما لم يؤثر سلبيًا على النمو الاقتصادي. تستطيع الحكومة استثمار الأموال المقترضة في مشاريع واستثمارات تحقق عائداً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي، مما يدعم تطوير الاقتصاد وزيادة الإنتاج ويعزز استدامة الاقتصاد، حتى إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة. ولكن إذا تم استخدام القروض لتغطية النفقات الجارية مثل الرواتب ومعاشات التقاعد، فإن الدين لن يكون مستداماً، حتى لو كانت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة (Blanchard, 1995: 4). بناءً على ما تم طرحه، يمكن للباحث تعريف الاستدانة المالية بأنها القدرة على توليد إيرادات كافية لتغطية عجز الموازنة، بالإضافة إلى قدرة الحكومة على الوفاء بالتزامات ديونها المتراكمة والمستمرة، دون التعرض لمخاطر الإفلاس، وذلك من خلال تحقيق فائض مالي مستقبلي على المدى الطويل.

**رابعاً/ أهمية الاستدانة المالية:** اكتسبت الاستدانة المالية أهمية متزايدة باعتبارها قضية محورية في السياسات المالية العالمية، ويعود ذلك إلى الاختلالات الحادة التي شهدتها العديد من الدول في أوضاعها المالية بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008. هذا الوضع أدى إلى تركيز متزايد على تحليل آثار السياسات المالية وتقييم تأثيراتها على الوضع المالي للدول (مجد وحسين، 2016: 35). تبرز أهمية الاستدانة المالية في دعم اقتصادات الدول، سواء المتقدمة أو النامية، من خلال اتباع سياسة مالية مستدامة، وهو ما يعني أن الاقتصاد يسير في الاتجاه الصحيح، مع استغلال فعال للموارد الاقتصادية المتاحة، مما ينعكس في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة (النفيعي وعبدالرحمن، 2020: 8). تسعى الدول إلى تحقيق الاستدانة المالية لضمان قدرتها على الاقتراض وتغطية العجز المالي بشروط ميسرة وفوائد منخفضة. وفي المقابل فإن فقدان الدولة لاستدامتها المالية أو تراجع ثقة الأسواق المالية في قدرتها

على الوفاء بالتزاماتها قد يؤدي إلى توقف الدائنين عن إقراضها، أو فرض شروط صارمة ورفع أسعار الفائدة على قروضها إلى مستويات مرتفعة. ويُعد ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من أهم العوامل المؤثرة في استدامة الوضع المالي للدولة. (Arnold, 2014: 13). توجد العديد من العوامل الأخرى التي تؤثر في استدامة المالية العامة. فزيادة معدلات نمو الإنفاق الحكومي بوتيرة أعلى من نمو الإيرادات، بالإضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في المستقبل، يؤديان إلى توقعات بزيادة نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يعزز احتمالية فقدان الدولة لقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية. كما أن هناك علاقة طردية بين الاستدامة المالية ومعدلات النمو الاقتصادي؛ حيث إن ارتفاع معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مستويات الدخل وبالتالي تحسين العوائد الضريبية للدولة، هذا يؤدي إلى تقليص الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة من جهة، وزيادة معدلات الاستثمار، الاستهلاك، والادخار من جهة أخرى. وفي هذه الحالة، يتم الحد من الإنفاق التعويضي الحكومي (الإنفاق الذي تخصصه الدولة للقطاعات الخدمية لتعويض نقص الموارد فيها)، والذي غالباً ما يُمول عبر الدين العام. بالإضافة إلى ذلك، هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الاستدامة المالية، من بينها حجم الدين الداخلي والخارجي وما يستتبعه من تكاليف لخدمة الدين العام، إلى جانب الهبات والمساعدات التي تتلقاها الدولة من الدول الأخرى والمؤسسات المالية الدولية. (Fleisher, 2017: 7)

**خامساً/ قواعد الاستدامة المالية:** توجد عدة قواعد مالية رشيدة، والتي إذا تم تطبيقها، يمكن أن توجه السياسة المالية بشكل سليم. تعتبر هذه القواعد مؤشراً على تحقيق شروط الاستدامة المالية للدولة، ويمكن توضيح هذه القواعد المالية كما يلي:-

1- **القاعدة الذهبية:** بموجب هذه القاعدة يتم اللجوء الى الاقتراض خلال الدورة الاقتصادية في حالة تمويل نفقات الاستثمار العام لكونه الرافعة المالية للنمو الاقتصادي وتعزيز البنية التحتية، بينما يتم تغطية الإنفاق الجاري عبر الإيرادات الضريبية، والسعي لتحقيق التوازن بين الإيرادات الجارية والنفقات الجارية والسماح بالاستدانة لتمويل الأنفاق الاستثماري فقط (داغر وصلال، 2017: 8).

هناك مبرر للمستوى الإيجابي للدين العام يتعلق بمفهوم العدالة بين الأجيال. فالإنفاق الحكومي يتضمن نوعاً من الاستثمار العام الذي يعود بفائدة على الأجيال القادمة. إذا تم تمويل الإنفاق الاستثماري الحالي بالكامل من الإيرادات الجارية، فإن الجيل الحالي سيتحمل جميع التكاليف، دون أن يكون قادراً على الاستفادة الكاملة من العوائد المستقبلية لهذا الإنفاق. في المقابل، إذا تم تمويل هذا الإنفاق الاستثماري من خلال الدين العام، فإن الأجيال القادمة ستسهم في تحمل جزء من التكلفة ولهذا، يزداد الاعتراف بشرعية تمويل الاستثمار عبر الدين العام، وهو ما يُعرف بـ "القاعدة الذهبية (الاعرجي والسلطاني، 2021: 54-55).

2- **قاعدة تحقيق التوازن في الموازنة** وهي القاعدة التي تنص على ضرورة أن يكون العجز في الموازنة حالة استثنائية ناتجة عن ظروف استثنائية يتوجب على الدولة أن تتحكم فيها عند زوال الحالات الاستثنائية، إذ يمكن التوسع في التمويل بالعجز الموازي في حالات الركود، والسعي لتحقيق التوازن في الحالات الطبيعية ويتلخص هدف هذه القاعدة لخفض العجز الناجم عن الظروف الاقتصادية الاستثنائية الى مستوى معين من خلال خفض مستوى الأنفاق العام بمعنى أن هذه القاعدة تقيد المتغير الذي يؤثر على نسبة الدين العام ويكون تحت سيطرة صناعات السياسة وتوضح هذه القاعدة توجيه عملي واضح وتساعد على استدامة الدين العام، ويمكن تحديد قاعدة توازن الموازنة كما التوازن العام والهيكلي أو التوازن المعدل دورياً والتوازن على مدى الدورة الاقتصادية. (صالح وسليمان، 2021: 103)

3- **قاعدة ضبط النفقات العامة:** هذه القاعدة لا ترتبط بشكل مباشر بهدف القدرة على تحمل الديون، حيث إنها لا تفرض قيوداً على جانب الإيرادات، كما لا تحد من وظيفة السياسة المالية في تعزيز الاستقرار الاقتصادي خلال فترات الصدمات السلبية. كما أنها لا تتطلب تعديلات لمواجهة التقلبات الدورية، ولكن يمكن استخدامها لتحسين الأوضاع المالية بما يتماشى مع متطلبات الاستدامة المالية، خصوصاً إذا تم تطبيقها بجانب قواعد الدين العام أو الموازنة العامة. يمكن لهذه القاعدة أن تحد من الإنفاق العام في فترات الازدهار الاقتصادي، وغالباً ما يتم تحديد حدود الإنفاق إما كنسب مئوية من معدلات النمو أو بالقيمة

المطلقة، وأحياناً كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (الافندي، 2012: 542). وتشمل السقوف المحددة للإنفاق ما يلي:

أ- الحفاظ على سقف للإنفاق بحيث لا يتجاوز (30%-35%) من الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي إلى تعزيز النشاط الحكومي في الاقتصاد

ب- سقوف التأثير الاجتماعي، التي تحدد بناءً على الأولويات الاجتماعية، وعادة ما لا تتجاوز (40%) من إجمالي الموازنة السنوية أو إطار المدى المتوسط .

ج- الالتزام بالمعدل الدولي لعجز الموازنة، والذي يتراوح بين (3%-4%) من الناتج المحلي الإجمالي.

**3- قاعدة وحدة الموازنة:** تنص هذه القاعدة على ضرورة توحيد الإيرادات والنفقات الحكومية في وثيقة واحدة، مهما تنوعت مصادر الإيرادات واختلفت أوجه الإنفاق. يجب أن تمتلك الدولة موازنة واحدة فقط، حيث يتم دمج جميع النفقات في كتلة واحدة والإيرادات في كتلة أخرى. هذا التوحيد يسهم في تقديم صورة شاملة وواضحة عن الوضع المالي للدولة. يرى بعض الباحثين، مثل ريكاردو، أن هدف التوحيد هو التنظيم والشفافية، مما يمكن المعنيين بالشؤون الحكومية من فهم الأوضاع المالية بسرعة ودقة، ويسهم في تعزيز الاستدامة المالية للدولة (**عطوي، 2003: 334**).

كما تمنح هذه القاعدة رؤية واضحة للوضع المالي العام للدولة وفقاً للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تمنع السلطة التنفيذية من إخفاء العجز المالي في الموازنة، وتجنب الانتقادات التي قد تواجهها بسبب العجز، حيث إن وجود عجز غير مُعالج سيصعب على الدولة الحصول على قروض بسهولة. ومع ذلك، قد تلجأ السلطة التنفيذية في بعض الحالات إلى الاقتراض لتغطية نفقات مستقبلية لا يتم عرضها على السلطة التشريعية. بعض الدول خالفت هذه القاعدة لأسباب مثل

أ- توسع وظائف الحكومة التي تتطلب استقلالية مالية وإدارية لتنفيذ مشاريعها

ب- تطور مفهوم النفقة العامة وتعدد أهدافها المرتبطة بتطور الدولة

ت- تنوع المرافق العامة الخاضعة للإجراءات المالية والرقابة البرلمانية بسبب أهمية الخدمات التي تقدمها ورغم أهمية هذه القاعدة، فإن مبدأ وحدة الموازنة ليس قاعدة دستورية صارمة (**عطوي، 2003: 63**)

**4- قاعدة المرونة في الموازنة العامة:** تعني هذه القاعدة ضرورة تبني الحكومة مرونة في إدارة الموازنة وفقاً للحالة الاقتصادية ففي أوقات الركود، يمكن التوسع في عجز الموازنة العامة، والعكس صحيح في حالات التضخم، أصبح عجز الموازنة العامة ظاهرة شائعة في السنوات الأخيرة، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. عندما تواجه الحكومة عجزاً في سنة معينة، فإنها تجد صعوبة في تحصيل إيرادات كافية من الضرائب وغيرها من المصادر لتغطية نفقاتها، فتضطر إلى الاقتراض لسد العجز وفقاً لهذه القاعدة، يُسمح للحكومة بتسجيل عجز مؤقت في موازنتها، شريطة أن تكون قادرة على العودة إلى التوازن المالي في المستقبل، مع توضيح أسباب العجز والإجراءات المتخذة لمعالجته. (**سعود، 2017: 63**)

**5- قاعدة الدين العام:** تعد هذه القاعدة أكثر فاعلية من القواعد المالية الأخرى من حيث ضمان التقرب إلى هدف الدين وسهولة المراقبة والمتابعة، إذ تضع حداً صريحاً آمناً لأجمالي الدين العام، ومع ذلك فإن مستوى الدين العام يستغرق وقتاً ليتأثر بتدابير الموازنة العامة ومن ثم لا توفر توجيهات واضحة على المدى القصير لصانعي السياسات وتتأثر الديون بالتطورات الخارجة عن سيطرة الحكومة مثل تغير أسعار الصرف وأسعار الفائدة (**بن عيسى، 2020: 19**)

**6- قاعدة مكابح الدين:** تتيح هذه القاعدة إمكانية تفادي التراكمات الناتجة عن الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى الحد من النمو المتزايد في الدين العام، وتتضمن هذه القاعدة سياسة مالية معاكسة للدورة الاقتصادية من خلال السماح بعجز دوري في حالة الانكماش الاقتصادي ويتطلب توفر فائض مالي عندما يكون الاقتصاد في حالة الازدهار لذا فإن لهذه القاعدة هدف واضح هو ضمان الاستدامة المالية وتسهيل الدورة الاقتصادية وتقلبات النمو. (**داغر وصلال، 2017: 8**)

**7- قاعدة العجز الحكومي:** وفقاً لهذه القاعدة، يجب ألا تتجاوز نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي (3-4%)، كما هو محدد في معاهدة ماستريخت، وهي النسبة التي تبنتها معظم دول العالم

لتحقيق الاستدانة المالية. تُعد هذه القاعدة من بين أهم القواعد، لأنها تهدف إلى التحكم في تراكم الديون وضمان تحقيق الاستدانة المالية على المدى الطويل. (الاعرجي والسلطاني ، 2018: 29) ، وبالتالي يمكن القول أن لكل قاعدة من قواعد الاستدانة المالية تأثيرها على حالة الموازنة العامة.

**سادسا/ أهم مؤشرات قياس الاستدانة المالية:** أصبحت دراسة وتحليل جدوى القطاع المالي موضوعا رئيسا لعمل السياسة الاقتصادية، خاصة بعد الازمات التي تعرضت لها اقتصادات الدول النامية في التسعينات واثرت فيها بشكل كبير، أطلق صندوق النقد الدولي برنامجًا طويل الأجل بهدف تقييم مدى قدرة الحكومات على مواجهة الأزمات المالية أو تعرضها لها، ويتم تحليل الاستدانة المالية وفقًا للمعايير التي وضعتها المؤسسات الدولية، باستخدام مجموعة من المؤشرات التركيبية تأخذ هذه المؤشرات في الاعتبار التطور التاريخي للمتغيرات المرتبطة بالسياسة المالية، مثل الدين العام، العجز المالي، ومستويات الضرائب وفيما يلي نستعرض أبرز مؤشرات الاستدانة المالية المستخدمة في هذا البحث:

**1- مؤشر نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي:** يقصد بالدين العام تلك المبالغ التي تلتزم بها الحكومة أو الوحدات العامة تجاه الأطراف الأخرى نتيجة اقتراضها لتمويل العجز في الموازنة العامة، مع التعهد بسداد الدين في فترة محددة وتحمل الأعباء المالية المترتبة عليه وفقًا لشروط الدين المتفق عليها. أما الناتج المحلي الإجمالي فيشير إلى القيمة السوقية الإجمالية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في اقتصاد معين خلال فترة زمنية محددة، وعادة ما تكون سنة واحدة (عصماني ورايح، 2018: 400). تكمن أهمية مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في تقديم صورة شاملة عن عبء الدين العام ومدى استقرار الاقتصاد، إذ يعبر عن قدرة الاقتصاد على الوفاء بالتزاماته المالية المتعلقة بالدين العام من خلال الإنتاج الذي يولده خلال العام. ارتفاع هذا المؤشر يعكس وضعًا سلبيًا للاقتصاد، حيث يكون معدل نمو الدين أعلى من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، بينما يشير انخفاض المؤشر إلى حالة إيجابية، إذ يكون معدل نمو الدين أقل من معدل نمو الناتج المحلي. على الرغم من بساطة هذا المؤشر، فإنه يوفر تقييمًا واضحًا لعبء الدين العام، ويُستخدم كمرجع لتقييم الموقف المالي لأي دولة ومدى قدرتها على سداد ديونها العامة على المدى المتوسط والطويل. يعتبر الموقف المالي لأي دولة غير مستدام ماليًا وفق هذا المؤشر في الحالات التالية: عندما يحتاج الحفاظ على استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى تغييرات جوهرية في السياسات المالية الحالية. غالبًا ما يُستند إلى معيار معاهدة ماستريخت لعام 1992، التي وضعت نسبة الدين العام المقبولة عند 60% من الناتج المحلي الإجمالي كحد أعلى. تجاوز هذه النسبة يعكس دخول الدولة في أزمة مديونية، مما يؤدي إلى فقدان مرونة السياسة المالية وزيادة احتمالية تطبيق سياسات تقشفية تؤثر سلبيًا على الاستدانة الاقتصادية. علاوة على ذلك، يؤدي ارتفاع نسبة الدين العام إلى منافسة الحكومة للقطاع الخاص في سوق الائتمان، وزيادة أعباء الدين العام، مما ينجم عنه عبء ضريبي أكبر، وهو ما ينعكس سلبيًا على الاستثمار والاستهلاك والتنمية الاقتصادية بشكل عام. بناءً على ذلك، يُعد هذا المؤشر إرشاديًا في تقييم الوضع المالي للدولة والتزاماتها بضوابط الاستدانة المالية. وبشكل عام، يُعتبر الدين العام مستدامًا إذا كانت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي مستقرة أو تتراجع تدريجيًا على المدى الطويل (موعش، 2020: 4)

**2- مؤشر الفجوة الضريبية:** ويتم قياس هذا المؤشر انطلاقًا من تحليل رصيد الضريبة ومدى تغطيتها لأعباء الحكومة، ويحسب بمقارنة نسبة الضريبة الفعلية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي والفرق بينهما يمثل الفجوة الضريبية، قام Blanchard سنة 1990 بإجراء بحوثه الأولى حول مؤشر الفجوة الضريبية، وأكد أن هذا المؤشر يعتمد على مبدأ الحفاظ على النسبة المطلوبة للدين العام بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. ويعني ذلك أن السياسة الضريبية ينبغي أن تركز على تقليص الفجوة بين الضرائب المستهدفة والضرائب المحصلة فعليًا. إضافة إلى ذلك، يقوم هذا المؤشر بقياس نسب الضرائب اللازمة من الناتج المحلي الإجمالي بهدف تحقيق استقرار نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي. (Scott, 2006: 181-182)

**3- مؤشر العجز الأولي:** الموازنة العامة هي الخطة المالية الأساسية السنوية للدولة، والتي تؤدي دورًا رئيسيًا في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من خلال الإنفاق الحكومي الاستثماري والجاري، وأي عجز في الإيرادات العامة عن سداد النفقات العامة يعكس عجزاً في الموازنة العامة للدولة، يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض الأولي في الموازنة العامة، وذلك من خلال حساب الفرق بين النفقات العامة دون احتساب مدفوعات الفوائد والإيرادات العامة دون تحصيل الفوائد، أي في صورتها الأولية. تعكس هذه النسبة مدى تأثير القيود المفروضة على القرارات المتعلقة بالموازنة العامة السنوية نتيجة زيادة عبء الدين العام. إذ يؤدي هذا العبء إلى تضيق الخيارات المتاحة في تخصيص الإنفاق العام، مما يحول جزءاً كبيراً من النفقات العامة إلى نفقات حتمية لا يمكن تفاديها، وهو ما يضعف بدوره الاستدانة المالية. يمكن قياس مؤشر العجز أو الفائض الأولي باستخدام المعادلة التالية (بن عيسى ، 2020: 286):  
الفائض او العجز الأولي = الإيرادات العامة (دون حصيلة العوائد) - النفقات العامة (دون احتساب الفوائد).

**4- مؤشر صندوق النقد الدولي للدول ذات الموارد الناضبة:**  
تواجه غالبية الدول النفطية منذ عقود تحديات مالية متعددة، نظراً لاعتماد التنمية الاقتصادية بشكل كبير على الإيرادات النفطية المتقلبة، والتي تتأثر بشكل رئيسي بعوامل خارجية تتحكم في اتجاهات أسواق النفط العالمية. في هذا السياق، يؤدي الانخفاض المستمر في أسعار النفط إلى ما دون المستويات التي بنيت عليها موازنات هذه الدول إلى ضرورة إعادة هيكلة وتصميم السياسات المالية، بهدف عزل تقلبات أسعار النفط عن التأثير السلبي على الأوضاع المالية والاقتصادية، بما يتماشى مع المتطلبات الاقتصادية الوطنية وخطط التنمية والاستقرار الاقتصادي. وبالنسبة للدول التي يعتمد اقتصادها على الموارد الناضبة، فإن نتائجها ستظل غامضة في ظل مؤشرات التأكيد وعدم التأكيد عند تقييم وتحديد مدى الاستدانة المالية. (ال طعمة والشمري ، 2018: 2)، لذا عمل صندوق النقد الدولي على اتباع مؤشر خاص لهذه الدول والمتمثل بالصيغة الآتية:

$$\text{مؤشر صندوق النقد الدولي للدول ذات الموارد الناضبة} = \frac{\text{الإيرادات من المورد الناضب}}{\text{مجملة الإيرادات العامة}} \times 100$$

لمعرفة الامكانيات الحقيقية لاقتصادات تلك الدول عن طريق قدرتها على تمويل التزاماتها وقدرتها على تسديد الدين والفوائد المترتبة عليه، وذلك لان تلك الدول تعتمد اعتماد كلياً على بيع الموارد الطبيعية النفط والغاز لتحقيق إيراداتها. إن تحقيق الاستدانة المالية في هذا المؤشر يتحقق من خلال تقليل الاعتماد على العوائد المتحققة من الموارد الناضبة وفتح مصادر أخرى للتمويل، فالدولة التي تكون قادرة على توظيف واستثمار الأموال التي تحصل عليها من عوائد الموارد الناضبة وتوجيهها نحو تسديد نفقاتها العامة، تكون قادرة على تحقيق الاستدانة المالية (الدرمي، 2017: 25).

**5- مؤشرات الاقتدار المالي** تقوم هذه المؤشرات بتقييم مدى قدرة الحكومة، من خلال موازنتها العامة، على التعامل مع مخاطر تصاعد الدين العام أو أي أحداث طارئة في المستقبل. وبمعنى آخر، تستخدم هذه المؤشرات لقياس مدى فعالية السياسة المالية للحكومة في مواجهة تحديات الدين العام المستقبلية. يتم تحليل ذلك من خلال عدة مؤشرات، أبرزها: (الريفي، 2014، 46-47):

أ- مدى توازن معدل نمو الإيرادات مع نمو النفقات العامة: تعكس الأزمة المالية المستمرة للدولة نفسها في استمرار عجز الموازنة، إذ إن الدولة تعتمد في تمويل هذا العجز أو الجزء الأكبر منه على المساعدات الخارجية، فكلما كان معدل نمو النفقات العامة اعلى من معدل نمو الإيرادات العامة دل ذلك على هشاشة الموقف المالي للدولة، وتزايد عدم قدرتها على سداد الديون في المستقبل.

ب- مدى توافق سعر الفائدة على الدين مع وتيرة نمو الدين العام: يمكن حساب هذا المؤشر من خلال الصيغة الآتية :

$$\text{مدى توافق سعر الفائدة على الدين مع نمو الدين العام} = \frac{\text{معدل الفائدة}}{\text{معدل نمو الدين العام}} \times 100$$

يستخدم هذا المؤشر لمقارنة معدل الفائدة مع معدل نمو الدين العام، حيث يشير ارتفاع سعر الفائدة أو تساويه مع معدل نمو الدين العام إلى فعالية إدارة الدين العام وقدرة الحكومة على السيطرة عليه. أما في حال كان سعر الفائدة أقل من معدل نمو الدين العام، فإن ذلك يشير إلى احتمالية الوصول إلى مرحلة الخطر.

أ- **مؤشر الدين الخارجي إلى الصادرات:** يعد بمثابة المؤشر الأفضل، إذ يمكن عده مؤشر للاستدامة المالية، لأن ارتفاع هذا المؤشر يدل على أن الديون أصبحت أكثر من موارد البلد الأساسية من العملات الأجنبية، وعليه تخفيض أحد أهم مصادر الإيرادات لسداد أعباء هذا الدين في الدول التي تستعمل الدين العام الخارجي لغرض الاستثمار لفترات طويلة قد تظهرها المؤشرات بأنها تعاني من دين عام خارجي مرتفع لكن مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات الصادرات الناتجة من مردود الاستثمار، فالمديونية سوف تصبح منخفضة، ويمكن حسابه وفق الصيغة الآتية

$$\text{مؤشر الدين الخارجي الى الصادرات} = \frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{حجم المديونية الخارجية}} \times 100$$

**سابعاً/ السياق التاريخي لظهور التنمية المستدامة:** ظهرت فكرة أو مفهوم التنمية المستدامة في عقد الثمانينات من القرن العشرين، معتمدة في جذورها على العوامل البيئية واستدامتها، وكذلك على تجربة عقود من مجهودات التنمية، ففي عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي كان تركيز التقدم الاقتصادي على النمو الذي يتجسد في زيادة الإنتاج، وذلك تأسيساً على مفاهيم الكفاءة الاقتصادية، وقد نوقشت السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة كمسألة تتعلق بالاستغلال والاستخدام الأقصى للموارد الاقتصادية كأساس للرفع من معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي. ثم وبحلول أواخر السبعينات وبداية الثمانينات ظهرت نظريات تنموية أكثر تقدماً، وكانت هذه النظريات تنطوي على وجهة نظر أكثر عمقاً وشمولاً بالنسبة للنمو والتنمية، وجرى تحليل أثر السياسات الاقتصادية على الجوانب الاجتماعية، كالفقر والتوزيع، والبيئية كنضوب الموارد الاقتصادية، وهو ما أدى في هذه المرحلة إلى تحرك النظرية الشاملة للتنمية باتجاه النمو الذي تصاحبه عدالة في توزيع الدخل من جهة، واهتمام بالبيئة من جانب آخر واعتبار ذلك بالأهمية نفسها مع الكفاءة الاقتصادية. (القريشي، 2010: 358). ولعل أول ظهور لفكرة الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة، هو عندما أنشئ ما أطلق عليه بنادي روما سنة 1968، إذ ضم عدداً من العلماء والمفكرين والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، ودعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة. وقد ناقشت هذه المؤتمرات جميعها معادلة أساسية، تمثل طرفها الأول في الموارد الطبيعية وطرفها الثاني في السكان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، وكيفية تحقيقهما مع ضمان استدامة الموارد الطبيعية وبالتالي تجسيد مفهوم التنمية المستدامة. (الحساني، 2019: 63)

**ثامناً/ تعريف التنمية المستدامة:** للتنمية المستدامة تعريفات متعددة تختلف باختلاف الجوانب التي تعنى بمعالجتها، من اقتصادية إلى اجتماعية، إلى بيئية، وحتى سياسية، كما تختلف باختلاف الهيئة التي تصدر التعريف، والتي تحاول جعله يتطابق مع اهتماماتها واختصاصها، ويمكن التطرق إلى هذه التعاريف كما يلي:

**التعريف الأول:** تعريف برونراندلاند: وينسب هذا التعريف إلى رئيسة وزراء النرويج برونراندلاند Gro Harlem Brundtland والتي تعد أول من استخدم مصطلح التنمية المستدامة، وكان ذلك في سنة 1987، في تقرير "مستقبلنا المشترك"، وكان هذا التعريف على النحو التالي: "التنمية المستدامة هي التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. (اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، 1989: 67) إن هذا التعريف يركز على حماية رأس المال الطبيعي وإبقائه سالمًا للأجيال القادمة، وذلك من خلال إيقاف كل الممارسات التي تستنزف الموارد الطبيعية غير المتجددة من جهة، وتلك التي تؤثر سلباً على الأجيال المستقبلية، مثل إفراز المواد المشعة والملوثة للبيئة من جهة أخرى.

**التعريف الثاني: تعريف البنك الدولي:** أما البنك الدولي فيعتبر نمط الاستدانة هو رأس المال، وعرف التنمية المستدانة بأنها: " تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن". (العماري، 2008 : 39) على اعتبار أن رأس المال الشامل يتضمن رأس المال الطبيعي والاصطناعي، فإن ما يوحى إليه هذا التعريف هو ضمان إيصال رأس المال الطبيعي سليماً للأجيال القادمة، وبالتالي لابد من إيقاف عملية استنزافه، وإذا لم يكن ذلك متاحاً فلا بد من استثمار رأس المال الطبيعي لإيجاد رأس مال اصطناعي يمكن أن يشكل بديلاً له، كما يحدث مع الطاقات المتجددة.

### المحور الثاني: العلاقة بين مؤشرات الاستدانة المالية والفقر

**العلاقة بين الدين العام الى الناتج والفقر** تفترض النظرية الاقتصادية الكلاسيكية عموماً أنه لا توجد علاقة مباشرة طويلة الأجل بين الدين العام والفقر، تؤكد النظرة الكلاسيكية على طبيعة التنظيم التلقائي للاقتصاد وأهمية الأسواق الحرة في النظرية الكلاسيكية، يُنظر إلى الفقر في المقام الأول على أنه نتيجة للخيارات الفردية وقوى السوق بدلاً من عوامل الاقتصاد الكلي ويجادل الاقتصاديون الكلاسيكيون بأن زيادة الدين العام لتمويل برامج الحد من الفقر قد تؤدي إلى نتائج عكسية على المدى الطويل، لأنها قد تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي، وبالتالي فرص أقل للأفراد للهروب من الفقر (Malthus, 1798: 61). وتشير النظرية الكينزية إلى وجود علاقة أكثر تعقيداً بين الدين العام والفقر، لا سيما على المدى القصير إلى المتوسط. ويرى الكينزيون بأن الاقتراض والإنفاق الحكوميين يمكن أن يحفز الطلب الكلي، مما قد يؤدي إلى النمو الاقتصادي والحد من الفقر يقترح الكينزيون أن زيادة الدين العام، إذا تم استخدامه للبرامج الاجتماعية المستهدفة والاستثمارات الإنتاجية، يمكن أن يؤدي إلى الحد من الفقر من خلال التأثير المضاعف وتحسين شبكات الأمان الاجتماعي (Galbraith, 1958: 252). نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي والفقر العلاقة بين نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي والفقر تعتمد على النظريات الاقتصادية. النظرية الكينزية تشير إلى أن العجز المالي يمكن أن يقلل الفقر من خلال زيادة الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية، مما يعزز الطلب الكلي ويخلق فرص عمل في المقابل، ترى النظرية الكلاسيكية أن العجز المفرط قد يؤدي إلى سياسات تقشفية، مما يرفع مستويات الفقر بسبب تقليص الخدمات العامة. بالتالي، الحفاظ على توازن مالي يعتبر حاسماً في تقليل الفقر دون اللجوء إلى تقليص الإنفاق العام (Stiglitz, 2010, 123). مؤشر الفجوة الضريبية والفقر تعمل العلاقة بين الفجوة الضريبية والفقر من خلال عدة آليات، إذ يمكن أن تحد الفجوة الضريبية الكبيرة من قدرة الحكومة على تمويل برامج الحد من الفقر، وأن تحسين الإدارة الضريبية وتقليص الفجوة الضريبية في البلدان النامية أمر بالغ الأهمية لتمويل برامج التنمية التي يمكن أن تخفف من حدة الفقر، ويمكن للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية (التي تساهم في الفجوة الضريبية) أن توفر فرص دخل للفقراء الذين قد يتم استبعادهم من الاقتصاد الرسمي، وهذا يعني وجود علاقة معقدة محتملة بين الفجوة الضريبية ومعدلات الفقر، وكما أن مفهوم حدوث الضرائب، وإذا وقع عبء الضرائب بشكل أكبر على الفئات ذات الدخل المنخفض بسبب فجوة ضريبية كبيرة حيث قد تكون الفئات ذات الدخل الأعلى أكثر قدرة على الانخراط في التهرب الضريبي، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم الفقر، على أن تأثير السياسة المالية على الفقر وعدم المساواة يعتمد على تصاعدية الضرائب والتحويلات. يمكن أن تؤدي الفجوة الضريبية الكبيرة إلى تقويض تصاعدية النظام الضريبي، مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفقر. (Bird & Zolt, 2008: 796) نسبة إيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة والفقر إن تأثير اعتماد عائدات النفط على الفقر متعدد الجوانب. من الناحية النظرية، تتمتع البلدان ذات الإيرادات النفطية المرتفعة بالقدرة على الحد بشكل كبير من الفقر من خلال زيادة الإنفاق العام والاستثمار. لكن حقيقة الأمر أعقد من ذلك، أن الثروة النفطية مرتبطة بمستويات أعلى من الفقر وعدم المساواة في الدخل في البلدان النامية، ويرجع ذلك جزئياً إلى تقلب أسعار النفط وعائداته، مما قد يؤدي إلى دورات ازدهار وكساد تؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء. وان "الدولة الريعية" في البلدان الغنية بالنفط أن تؤدي إلى ضعف المؤسسات وسوء الإدارة، مما قد يؤدي بدوره إلى إعاقة الجهود الفعالة للحد من الفقر. يمكن أن تقلل وفرة

عائدات النفط من حافز الحكومة لتطوير قاعدة اقتصادية متنوعة أو الاستثمار في تنمية رأس المال البشري ومع ذلك، نجحت بعض البلدان في استخدام عائدات النفط للحد من الفقر. (Karl, 2007 : 662) اما مؤشر الإيرادات العامة على النفقات والفقر يعمل تأثير الإيرادات إلى الإنفاق على الفقر من خلال عدة طرق، على المدى القصير، ويمكن استخدام الإنفاق الحكومي المرتفع لتمويل البرامج الاجتماعية التي تخفف من حدة الفقر بشكل مباشر، وأن تأثير السياسة المالية على الفقر يعتمد على تصاعدية الضرائب والتحويلات، مما يسلط الضوء على أهمية كيفية تخصيص الإنفاق الحكومي. ومع ذلك، فإن العلاقة طويلة الأجل بين العجز المالي والفقر أكثر تعقيداً أن العجز الكبير والمستمر يمكن أن يؤدي إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي، والذي يمكن أن يؤثر بشكل غير متناسب على الفقراء، وهذا يعني أن الحفاظ على الامتدانة المالية (ارتفاع نسب الإيرادات إلى الإنفاق) قد يكون مفيداً للحد من الفقر على المدى الطويل. (Lustig, 2018: 95).

### المحور الثالث الخاص بالجانب الكمي القياسي

نحصل على نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع ARDL- والمعادلة التالية الخاصة بالمتغير التابع نسبة الفقر pov :

$$POV = f( DEGD, SUGD, TAG, OIPR, PUPU ) \quad T=Q2004-Q2022$$

وبالتالي، فان معادلة النموذج المقترح في صورته الصريحة وفي الشكل الخطي تكون على الصورة التالية :

$$\begin{aligned} & \Delta POV_t \\ = & B_0 \\ & + \sum B_1 \Delta POV_{t-1} + \sum B_2 \Delta DEGD_{t-1} + \sum B_3 \Delta SUGD_{t-1} + \sum B_4 \Delta TAG_{t-1} + \\ & \quad \quad \quad \sum B_5 \Delta OIPR_{t-1} + \sum B_6 \Delta PUPU_{t-1} + \alpha_1 \Delta POV_{t-1} \\ & + \alpha_2 \Delta GEGD_{t-1} + \alpha_3 \Delta SUGD_{t-1} + \alpha_4 \Delta TAG_{t-1} + \alpha_5 \Delta OIPR_{t-1} + \alpha_6 \Delta PUPU_{t-1} \varepsilon t... \end{aligned}$$

حيث أن:

- ✓  $\Delta$ : يشير الى الفروقات من الدرجة الأولى.
- ✓ Pq: تمثل الحد الأعلى لفترات الابطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج.
- ✓  $B_1, B_2, B_3, B_4, B_5, B_6$ : تمثل معاملات العلاقة قصيرة الأجل ( نموذج تصحيح الخطأ).
- ✓  $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$ : تمقل معاملات العلاقة طويلة الأجل .
- ✓ pov نسبة الفقر
- ✓ DEGD: اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي.
- ✓ SUGD: الفائض أو العجز الى الناتج المحلي الاجمالي
- ✓ TAG: الفجوة الضريبية
- ✓ OIPR: نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة
- ✓ PUPU: نسبة الايرادات العامة الى النفقات العامة
- تقدير معاملات المتغير التابع نسبة الفقر pov
- اختبار استقراره السلاسل الزمنية : تم إجراء الاختبارات على ثلاث مراحل من الخصائص هي:
  1. مرحلة حد ثابت واتجاه زمني Trend and Intercept .
  2. مرحلة حد ثابت دون اتجاه زمني Intercept .
  3. مرحلة دون اتجاه ثابت واتجاه زمني None .

قياس أثر مؤشرات الامتدانة المالية وانكاسها على الفقر كأحد مؤشرات التنمية الممتدانة في العراق

الجدول (1): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)

| المتغيرات<br>Variable | عند المستوى Level     |               |                 |                 | عند الفرق الأول First Deference |               |                 |                 | درجة<br>التكامل |
|-----------------------|-----------------------|---------------|-----------------|-----------------|---------------------------------|---------------|-----------------|-----------------|-----------------|
|                       | الخصائص               | t-Statistic   | نتيجة<br>السكون | القيم<br>الدرجة | الخصائص                         | t-Statistic   | نتيجة<br>السكون | القيم<br>الدرجة |                 |
| GEGD                  | Trend and<br>Intercep | -3.41<br>0.05 | ساكن            | عند مستوى<br>5% | Trend and<br>Intercep           | -5.10<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>1% | I(1)            |
|                       | Intercept             | -3.25<br>0.02 | ساكن            | عند مستوى<br>5% | Intercept                       | -5.47<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>1% |                 |
|                       | None                  | -1.02<br>0.27 | غير ساكن        | عند مستوى<br>5% | None                            | -4.96<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>1% |                 |
| SUGD                  | Trend and<br>Intercep | -1.42<br>0.84 | غير ساكن        | عند مستوى<br>5% | Trend and<br>Intercep           | -9.36<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>1% | I(1)            |
|                       | Intercept             | -2.18<br>0.21 | غير ساكن        | عند مستوى<br>5% | Intercept                       | -9.32<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>1% |                 |
|                       | None                  | -1.52<br>0.11 | غير ساكن        | عند مستوى<br>5% | None                            | -9.29<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>1% |                 |
| TAG                   | Trend and<br>Intercep | -2.73<br>0.22 | غير ساكن        | عند مستوى<br>5% | Trend and<br>Intercep           | -9.05<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>1% | I(1)            |
|                       | Intercept             | -0.39<br>0.90 | غير ساكن        | عند مستوى<br>5% | Intercept                       | -9.03<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>1% |                 |
|                       | None                  | -0.93<br>0.30 | غير ساكن        | عند مستوى<br>5% | None                            | -8.69<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>5% |                 |
| OIPR                  | Trend and<br>Intercep | -0.45<br>0.98 | غير ساكن        | عند مستوى<br>5% | Trend and<br>Intercep           | -9.11<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>5% | I(1)            |
|                       | Intercept             | -1.66<br>0.44 | غير ساكن        | عند مستوى<br>5% | Intercept                       | -8.76<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>5% |                 |
|                       | None                  | 0.24<br>0.75  | غير ساكن        | عند مستوى<br>5% | None                            | -8.81<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>5% |                 |
| PUPU                  | Trend and<br>Intercep | -1.33<br>0.86 | غير ساكن        | عند مستوى<br>5% | Trend and<br>Intercep           | -7.50<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>5% | I(1)            |
|                       | Intercept             | -2.61<br>0.09 | غير ساكن        | عند مستوى<br>5% | Intercept                       | -7.32<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>5% |                 |
|                       | None                  | 0.27<br>0.58  | غير ساكن        | عند مستوى<br>5% | None                            | -7.39<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>5% |                 |
| POV                   | Trend and<br>Intercep | -4.23<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>5% | Trend and<br>Intercep           | -9.31<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>1% | I(1)            |
|                       | Intercept             | -4.24<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>5% | Intercept                       | -7.96<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>1% |                 |
|                       | None                  | 0.92<br>0.31  | غير ساكن        | عند مستوى<br>5% | None                            | -7.92<br>0.00 | ساكن            | عند مستوى<br>1% |                 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ملحق برنامج EViews.13

## قياس اثر مؤشرات الامتدانة المالية وانكاسها على الفقر كاحد مؤشرات التنمية الممتدانة في العراق

تؤكد نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع AUGMENT DICKEY –FULLER - Adf ، بالنسبة لسلاسل متغيرات الدراسة على وجود جذر الوحدة عند المستوى، وبالتالي فان متغيرات الدراسة ليست ساكنة في المستوى ، في المقابل بعد اعداد الفرق الأول استقرت جميع سلاسل متغيرات الدراسة عند الفرق الأول ، يمكن القول أننا نرفض الفرضية العدم H0 القائلة بوجود جذر الوحدة ونقبل الفرضية البديلة القائلة بعدم وجود جذر الوحدة وهذا عند مستوى 0.05 و 0.1%. بما أن متغيرات البحث تتميز بالسكون عند الدرجة (1) سيتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة ARDL وهذا لتحقيق الشرط المتمثل في استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى أو عند الفرق الأول. بعد تحديد درجة التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، قمنا بتقدير النموذج التالي:

جدول (2): تقدير نموذج الدراسة باستخدام (3.2.2.2.1.2) ARDL

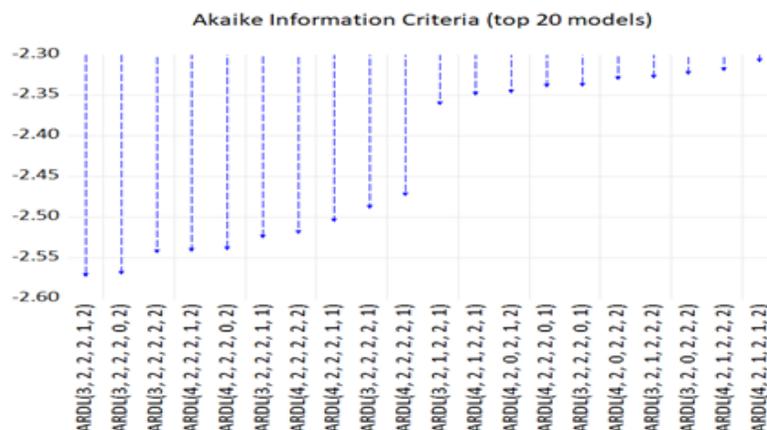
| Variable           | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.* |
|--------------------|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| POV(-1)            | 2.143023    | 0.064736              | 33.10419    | 0.0000 |
| POV(-2)            | -1.711751   | 0.096753              | -17.69195   | 0.0000 |
| POV(-3)            | 0.554322    | 0.048547              | 11.90898    | 0.0000 |
| DEGD               | -0.158892   | 0.018147              | -9.306872   | 0.0000 |
| DEGD(-1)           | 0.286838    | 0.034909              | 8.216676    | 0.0000 |
| DEGD(-2)           | -0.119305   | 0.019404              | -6.148535   | 0.0000 |
| SUGD               | -0.180535   | 0.066773              | -2.703690   | 0.0105 |
| SUGD(-1)           | 0.421505    | 0.109720              | 3.841645    | 0.0005 |
| SUGD(-2)           | -0.186745   | 0.042253              | -4.419648   | 0.0001 |
| TAG                | -0.566816   | 0.049879              | -11.36384   | 0.0000 |
| TAG(-1)            | 0.871840    | 0.086226              | 10.11115    | 0.0000 |
| TAG(-2)            | -0.412059   | 0.042059              | -9.794857   | 0.0000 |
| PUPU               | -7.124420   | 1.270547              | -5.606923   | 0.0000 |
| PUPU(-1)           | 3.309803    | 0.986969              | 3.353504    | 0.0019 |
| OIPR               | -0.235989   | 0.104129              | -2.266306   | 0.0297 |
| OIPR(-1)           | 0.424858    | 0.191043              | 2.223891    | 0.0327 |
| OIPR(-2)           | -0.144988   | 0.108623              | -1.334779   | 0.1906 |
| C                  | 4.166952    | 1.089828              | 3.823494    | 0.0005 |
| R-squared          | 0.999872    | Mean dependent var    | 23.33052    |        |
| Adjusted R-squared | 0.999809    | S.D. dependent var    | 4.323707    |        |
| S.E. of regression | 0.059678    | Akaike info criterion | -2.535418   |        |
| Sum squared resid  | 0.124650    | Schwarz criterion     | -1.866252   |        |
| Log likelihood     | 85.18858    | Hannan-Quinn criter.  | -2.278093   |        |
| F-statistic        | 16054.19    | Durbin-Watson stat    | 1.662899    |        |
| Prob(F-statistic)  | 0.000000    |                       |             |        |

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج افيز

من الجدول أعلاه يقدر معامل التحديد  $R^2=99.98\%$  وهو مقبول ويعبر على أن 99.98% من التغيرات الحاصلة في نسبة الفقر (pov)، سببها المتغيرات المستقلة كما أن قيمة فيشر 16054.19 وأكبر من القيمة الجدولية مما يدل على أن النموذج له معنوية احصائية.

اختبار فترات الابطاء المثلى : اعتمادا على اختبار AIC تم تحديد فترات التباطؤ، تبين أن النموذج: (3.2.2.2.1.2) هو النموذج الأمثل كما هو موضح في الشكل التالي :

شكل (1) نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

## قياس أثر مؤشرات الامتدانة المالية وانكاسها على الفقر كأحد مؤشرات التنمية الممتدانة في العراق

اختبار الحدود للتكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود (Bounds test) : يبين الجدول أدناه نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود (Bounds Test) وتشير النتائج أدناه أن القيمة المحسوبة لـ F-statistic = 27.35، أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة (نسبة الفقر POV، إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي SUGD: الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي، TAG: الفجوة الضريبية، OIPR: نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة، PUPU: نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة)، ومن أجل اختبار إمكانية وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات سيتم إجراء اختبار bounds test والجدول أدناه يوضح ذلك :

### جدول (3): اختبار bounds test

| F-statistic        | 27.35112 | Asymptotic: n=1000  |       |       |
|--------------------|----------|---------------------|-------|-------|
|                    |          | 10%                 | 5%    | 2.5%  |
| k                  | 5        | 2.08                | 2.39  | 2.7   |
|                    |          | 3.06                | 3.38  | 3.73  |
|                    |          |                     |       | 4.15  |
| Actual Sample Size |          | Finite Sample: n=55 |       |       |
|                    | 53       | 10%                 | 2.226 | 3.241 |
|                    |          | 5%                  | 2.617 | 3.743 |
|                    |          | 1%                  | 3.543 | 4.839 |
|                    |          | Finite Sample: n=50 |       |       |
|                    |          | 10%                 | 2.259 | 3.264 |
|                    |          | 5%                  | 2.67  | 3.781 |
|                    |          | 1%                  | 3.593 | 4.981 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

اختبار جودة النموذج : بالاعتماد على النموذج ARDL (3.2.2.2.1.2)، في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك باستعمال مجموعة من الاختبارات التالية:

### اختبار مشكلة الارتباط الذاتي : (breusch - Godfrey Correlation Im test)

يشير هذا الاختبار من خلال معطيات الجدول إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي نظراً لأن قيمة prob chi – square قد بلغت 0.19 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05. وبالتالي نقبل فرضية عدم التي تنص على أن البواقي ليست لها ارتباط ذاتيا.

### جدول (4): اختبار breusch – Godfrey Correlation Im test

| Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey |          |                      |        |
|--|----------|----------------------|--------|
| Null hypothesis: Homoskedasticity              |          |                      |        |
| F-statistic                                    | 1.437735 | Prob. F(17,35)       | 0.1777 |
| Obs*R-squared                                  | 21.79284 | Prob. Chi-Square(17) | 0.1928 |
| Scaled explained SS                            | 8.287967 | Prob. Chi-Square(17) | 0.9600 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

### اختبار مشكلة اختلاف التباين HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH

اثبتت نتائج هذا الاختبار أن قيمة Prob chi – Square الخاصة بهذا الاختبار قد بلغت 0.89 وهي أكبر من 0.05 وعليه يمكن قبول فرضية عدم التي تشير إلى تجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

### جدول (5): مشكلة اختلاف التباين HETREIOSKEDASTICITY Test ARCH

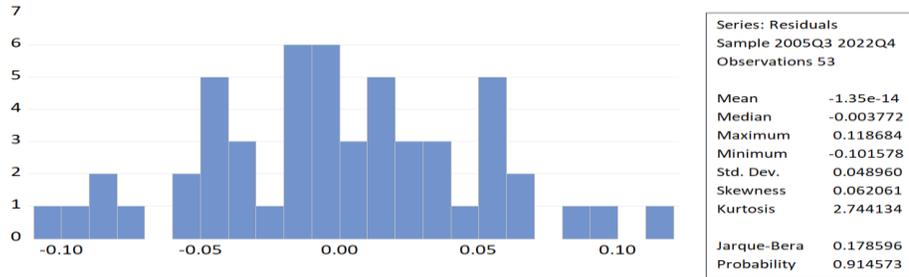
| Heteroskedasticity Test: ARCH |          |                     |        |
|-------------------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic                   | 0.018195 | Prob. F(1,48)       | 0.8933 |
| Obs*R-squared                 | 0.018946 | Prob. Chi-Square(1) | 0.8905 |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

### اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test

من خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن قيمة Prob jarque – Bera تساوي: 0.91 وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وبالتالي عدم رفض فرضية عدم تشير الى خلو البواقي من مشكلة التوزيع الطبيعي، أي أنها موزعة توزيعاً طبيعياً.

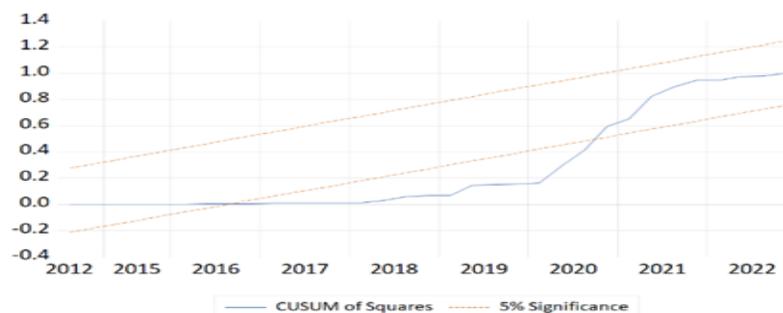
### الشكل (2) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي Histogram- normality Test



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

اختبار الاستقرار (stability test): يتحقق الإستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، إذا وقع الشكل البياني لإختبارات كل من CUSUM و SQUARES OF CUSUM داخل الحدود الحرجة عند مستوى 5% واستناداً على معظم الدراسات قمنا بتطبيق اختبارات CUSUM و CUSUMSQ التي إقترحها كل من BROWN, DUBLIN وهذا لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية، لا بد من استخدام أحد الاختبارات التي إقترحها كل من BROWN, DUBLIN و EVANS (1975) الموضحة في الشكل التالي:

### الشكل (3) : نتائج إختبار الاستقرار



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

## قياس اثر مؤشرات الامتدانة المالية وانكاسها على الفقر كاحد مؤشرات التنمية الممتدانة في العراق

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ان التمثيل في كل من CUSUM test و CUSUM OF SQUARES TEST داخل الحدود عند مستوى 5% وبالتالي نقبل باستقرارية النموذج ، وهو البارز أن الاستقرار يعد مدة معينة في اخر فترة البحث.

تقدير العلاقة قصيرة الاجل والطويلة و نموذج تصحيح الخطأ : يتم تقدير العلاقة قصيرة الاجل من خلال نموذج تصحيح الخطأ Ecm والذي يعبر عن متغيرات الدراسة بصيغة مرشح الفروق من الدرجة الأولى ، بحيث يكون حد تصحيح الخطأ مؤخرا لفترة زمنية واحدة فقط ، باعتباره متغير تفسيري فمن خلاله يمكن معرفة سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، بحيث إذا كان معامل تصحيح الخطأ بإشارة سالبة مع احتمالية معنوية أقل من ، 0.05 يدل على أن هناك علاقة طويلة الأجل، حيث تعتبر القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ ، السرعة في استعادة حالة توازن من جديد وكانت نتائج اختبار نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل موضحة في الجدول التالي:

جدول (6): تقدير نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة قصيرة الأجل لنموذج ARDL

| ARDL Error Correction Regression         |             |                       |             |        |
|--|-------------|-----------------------|-------------|--------|
| Dependent Variable: D(POV)               |             |                       |             |        |
| Selected Model: ARDL(3, 2, 2, 2, 1, 2)   |             |                       |             |        |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend |             |                       |             |        |
| Date: 12/13/24 Time: 14:37               |             |                       |             |        |
| Sample: 2004Q1 2022Q4                    |             |                       |             |        |
| Included observations: 53                |             |                       |             |        |
| ECM Regression                           |             |                       |             |        |
| Case 2: Restricted Constant and No Trend |             |                       |             |        |
| Variable                                 | Coefficient | Std. Error            | t-Statistic | Prob.  |
| D(POV(-1))                               | 1.157428    | 0.036428              | 31.77310    | 0.0000 |
| D(POV(-2))                               | -0.554322   | 0.034064              | -16.27291   | 0.0000 |
| D(DEGD)                                  | 0.168892    | 0.011057              | -15.27531   | 0.0000 |
| D(DEGD(-1))                              | 0.119305    | 0.009501              | 12.55673    | 0.0000 |
| D(SUGD)                                  | -0.180535   | 0.035895              | -5.029563   | 0.0000 |
| D(SUGD(-1))                              | 0.186745    | 0.020207              | 9.241753    | 0.0000 |
| D(TAG)                                   | 0.566816    | 0.032640              | -17.36593   | 0.0000 |
| D(TAG(-1))                               | 0.412059    | 0.023402              | 17.60792    | 0.0000 |
| D(PUPU)                                  | -0.124420   | 0.740704              | -9.618451   | 0.0000 |
| D(OIPR)                                  | -0.235989   | 0.026045              | -9.060781   | 0.0000 |
| D(OIPR(-1))                              | 0.144988    | 0.026366              | 5.499040    | 0.0000 |
| CointEq(-1)*                             | -0.194405   | 0.000962              | -14.97595   | 0.0000 |
| R-squared                                | 0.997994    | Mean dependent var    | -0.103912   |        |
| Adjusted R-squared                       | 0.997456    | S.D. dependent var    | 1.093241    |        |
| S.E. of regression                       | 0.055138    | Akaike info criterion | -2.761833   |        |
| Sum squared resid                        | 0.124650    | Schwarz criterion     | -2.315729   |        |
| Log likelihood                           | 85.18858    | Hannan-Quinn criter.  | -2.590283   |        |
| Durbin-Watson stat                       | 1.662899    |                       |             |        |

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS.13

من خلال الجدول علاه يمكن توضيح الآتي:

✓ تشير نتائج تصحيح الخطأ إلى أن معامل تصحيح الخطأ  $cointeq(-1) = -0.19$  ذو دلالة إحصائية، مما يدل على وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات البحث، تسهم في تصحيح الاختلالات نحو التوازن في الأجل الطويل، ويعني ذلك أن 19% من الانحرافات عن التوازن في الأجل القصير يتم تصحيحها تدريجيًا على المدى الطويل، كما تؤكد هذه النتائج وجود تكامل مشترك بين متغيرات البحث، مما يشير إلى ارتباطها الهيكلي واستجابتها للتعديلات التوازنية بمرور الزمن.

✓ معلمة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي DEGD لها تأثير طردي مع نسبة الفقر pov حيث عند زيادة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي، DEGD بـ 1% ، سيؤدي الى زيادة نسبة الفقر (pov) بـ 0.16%.

## قياس أثر مؤشرات الامتدانة المالية وانكاسها على الفقر كأحد مؤشرات التنمية الممتدانة في العراق

✓ معلمة الفائض أو العجز الى الناتج المحلي الاجمالي SUGD لها تأثير عكسي معنوي مع نسبة الفقر pov ، حيث عند زيادة الفائض أو العجز الى الناتج المحلي الاجمالي SUGD بـ 1% ، سيؤدي الى انخفاض نسبة الفقر (pov) بـ 0.18%.

✓ معلمة الفجوة الضريبية TAG لها تأثير طردي معنوي مع نسبة الفقر pov، حيث عند زيادة الفجوة الضريبية TAG بـ 1% ، سيؤدي الى زيادة نسبة الفقر (pov) بـ 0.56%.

✓ معلمة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة، OIPR، لها تأثير عكسي معنوي مع نسبة الفقر حيث عند زيادة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة، OIPR، بـ 1%، سيؤدي الى انخفاض نسبة الفقر (pov) بـ 0.23%.

✓ معلمة نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة PUPU لها تأثير عكسي معنوي مع نسبة الفقر (pov)، حيث عند زيادة نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة PUPU بـ 1%، سيؤدي الى انخفاض نسبة الفقر (pov) بـ 0.12%.

تفسير النتائج في المدى الطويل : بعد التأكد من وجود علاقة طويلة أجل ينبغي الحصول على معلمات الأجل الطويل :

الجدول (7): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل ARDL

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.  |
|----------|-------------|------------|-------------|--------|
| DEGD     | 0.094275    | 0.097319   | -0.968720   | 0.0000 |
| SUGD     | -0.764260   | 0.117798   | 0.914144    | 0.0000 |
| TAG      | 0.430163    | 0.561228   | -1.132435   | 0.0000 |
| PUPU     | -0.648043   | 0.383066   | -1.111192   | 0.0000 |
| OIPR     | -0.046168   | 1.629881   | 1.868951    | 0.0000 |
| C        | 289.2628    | 336.9314   | 0.858521    | 0.0000 |

$$EC = POV - (0.0943 * DEGD - 0.7643 * SUGD + 0.4302 * TAG - 0.64804 * PUPU - 0.046162 * OIPR + 289.2628)$$

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews.13

نلاحظ من الجدول أعلاه :

✓ معلمة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي DEGD لها تأثير طردي معنوي مع نسبة الفقر pov، حيث عند زيادة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي DEGD بـ 1% ، سيؤدي الى ارتفاع نسبة الفقر بـ 0.09%.

✓ معلمة الفائض أو العجز الى الناتج المحلي الاجمالي SUGD لها تأثير عكسي معنوي مع نسبة الفقر POV، حيث عند زيادة الفائض أو العجز الى الناتج المحلي الاجمالي SUGD بـ 1% ، سيؤدي الى انخفاض معدل الفقر بـ 0.76%.

✓ معلمة الفجوة الضريبية TAG لها تأثير طردي معنوي مع نسبة الفقر POV ، حيث عند زيادة الفجوة الضريبية TAG بـ 1% ، سيؤدي الى نقصان نسبة الفقر POV بـ 0.43%.

✓ معلمة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة ، OIPR لها تأثير عكسي معنوي مع نسبة الفقر POV ، حيث عند زيادة نسبة الإيرادات النفطية الى الإيرادات العامة، OIPR، بـ 1% ، سيؤدي الى انخفاض نسبة الفقر POV بـ 0.04%

✓ معلمة نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة PUPU لها تأثير عكسي معنوي مع نسبة الفقر pov ، حيث عند زيادة نسبة الإيرادات العامة الى النفقات العامة PUPU بـ 1% ، سيؤدي الى انخفاض نسبة الفقر POV بـ 0.64%

## الاستنتاجات والتوصيات

### الاستنتاجات

- 1- تؤكد نتائج تصحيح الخطأ على وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات البحث، إذ أن معامل تصحيح الخطأ (0.19-) ذو دلالة إحصائية، مما يعني أن 19% من الاختلالات عن التوازن في الأجل القصير يتم تصحيحها تدريجياً على المدى الطويل، مما يشير إلى ارتباط هيكلي بين هذه المتغيرات واستجابتها للتعديلات التوازنية مع مرور الزمن.
- 2- هناك تأثير طردي معنوي بين إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (DEGD) ونسبة الفقر (pov)، حيث إن زيادة الدين العام بنسبة 1% تؤدي إلى ارتفاع نسبة الفقر بمقدار 0.16%، وهذا يشير إلى أن زيادة الدين العام قد تساهم في تدهور الظروف الاقتصادية والاجتماعية، مما يزيد من مستويات الفقر.
- 3- وجود تأثير عكسي معنوي بين نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي (SUGD) ونسبة الفقر، حيث إن زيادة الفائض أو العجز بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض الفقر بمقدار 0.18%، مما يدل على أن تحسين إدارة المالية العامة، سواء عبر تخفيض العجز أو تحقيق فائض، قد يساهم في تقليل مستويات الفقر.
- 4- يوجد تأثير طردي معنوي بين الفجوة الضريبية (TAG) ونسبة الفقر، حيث إن كل زيادة في الفجوة الضريبية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الفقر بنسبة 0.56%، وهذا يدل على أن عدم كفاءة النظام الضريبي أو ضعف التحصيل الضريبي يؤدي إلى تراجع الإيرادات العامة، مما يحد من قدرة الحكومة على تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر.
- 5- هناك تأثير عكسي معنوي بين نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة (OIPR) ونسبة الفقر، حيث إن زيادة نسبة الإيرادات النفطية بـ 1% تؤدي إلى انخفاض نسبة الفقر بمقدار 0.23%، مما يعني أن ارتفاع الإيرادات النفطية يساهم في تحسين الوضع الاقتصادي وتقليل معدلات الفقر، وهو ما يعكس الدور الرئيسي للقطاع النفطي في دعم الاقتصاد العراقي.
- 6- هناك تأثير عكسي معنوي بين نسبة الإيرادات العامة إلى النفقات العامة (PUPU) ونسبة الفقر، حيث إن زيادة هذه النسبة بـ 1% تؤدي إلى انخفاض الفقر بمقدار 0.12%. وهذا يشير إلى أن زيادة الإيرادات الحكومية مقارنة بالنفقات قد تعزز من الاستدامة المالية وتوفر موارد إضافية لتحسين الظروف المعيشية والحد من الفقر.

### التوصيات

- 1- تبني خطة مالية شاملة تهدف إلى الحد من العجز المالي وزيادة الإيرادات العامة من خلال إصلاح النظام الضريبي، وتطوير إطار عمل للتخطيط المالي طويل الأجل يعزز من قدرة العراق على مواجهة الأزمات المالية بشكل أفضل.
- 2- تخصيص فرق عمل مختصة لرصد التوازن بين الإيرادات والنفقات بشكل دوري وشفاف، مع تحفيز استخدام التقنية في تطوير موازنات عامة مرنة وقابلة للتعديل وفقاً للظروف الاقتصادية.
- 3- إنشاء لجنة مستقلة لإدارة الدين العام تركز على تجنب الاقتراض المفرط وتحقيق التنوع في مصادر التمويل وتبني استراتيجية طويلة الأجل لخفض الدين العام من خلال تحسين الكفاءة في استخدام الأموال المقترضة واستثمارها في مشاريع ذات عوائد اقتصادية عالية.
- 4- تحسين عملية مراجعة القروض الحكومية والتأكد من أن القروض تُستخدم لتمويل مشاريع ذات أثر مباشر على النمو الاقتصادي، وليس لدعم العجز الحالي.
- 5- تطبيق سياسات تقشفية تدريجية في حال حدوث عجز مستمر، مع التركيز على تقليل النفقات غير الضرورية وتحسين كفاءة الإنفاق العام وتوجيه جزء من الإيرادات الزائدة نحو تمويل مشاريع التنمية المستدامة التي تساهم في خفض الفقر، مثل مشاريع البنية التحتية وبرامج التعليم والرعاية الصحية.
- 6- تبني آلية للتنسيق بين السياسات المالية والنقدية لضمان استقرار الاقتصاد وتحقيق توازن مستدام بين الإيرادات والنفقات.

7- تطوير قاعدة بيانات شاملة للمكلفين بالضرائب وزيادة كفاءة إدارة التحصيل الضريبي من خلال استخدام الأنظمة الرقمية لتقليل الفاقد الضريبي، وتقديم حوافز للأنشطة الاقتصادية الرسمية لتشجيع الشركات والأفراد على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، مع توفير تدريبات لضمان فهم دقيق للنظام الضريبي، وإجراء حملات توعية للمواطنين حول أهمية دفع الضرائب وكيفية تأثير ذلك في تحسين الخدمات العامة، وتشديد العقوبات على التهرب الضريبي وتعزيز الرقابة على القطاعات غير الرسمية.

8- تخصيص جزء من الإيرادات النفطية بشكل مستدام لدعم البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الفقيرة، مثل برامج تحسين التعليم والرعاية الصحية، واستثمار الإيرادات النفطية في مشاريع استراتيجية طويلة الأجل تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني، مثل الاستثمار في البنية التحتية للطاقة المتجددة والتكنولوجيا الحديثة، وإنشاء صندوق سيادي خاص يعزز من استثمار العائدات النفطية في مشاريع تنموية مستدامة.

9- تطوير السياسات الضريبية لزيادة الإيرادات غير النفطية، من خلال فرض ضرائب تدريجية على الشركات الكبرى، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية، وزيادة الشفافية في تخصيص الإيرادات العامة، والتأكد من أن الأموال تُستخدم بشكل فعال في تمويل مشاريع تنموية تساهم في الحد من الفقر، وتحسين الكفاءة في تحصيل الإيرادات العامة من خلال تدريب الكوادر الحكومية وتطوير الأنظمة الضريبية الرقمية.

## المصادر

1. الأعرجي، كاظم سعيد، والسلطاني، ياسين نادب، (2021)، تحليل واقع الاستدانة المالية في العراق للمدة (2004-2019)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، 13(1).
2. الافندي، محمد أحمد، (2012)، النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة (ط. 1). الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء.
3. آل طعمة، حيدر حسين، والشمرى، هاشم مرزوك، (2018). الاستدانة المالية وأفاق النمو الاقتصادي في العراق، في عدد خاص بالمؤتمر العلمي الدولي الثاني لجامعة جيهان - أبريل في العلوم الإدارية والمالية (27-28 يونيو 2018).
4. بن عيسى، إلهام، (2020)، الاستدانة المالية والتنوع الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (2000-2018)، مجلة دفاتر 16(1).
5. الحساني، فارس كريم، (2019)، التنمية الاقتصادية وسياستها المعاصرة (الطبعة الأولى). مكتبة الضاد للنشر والطباعة، بغداد.
6. داغر، محمود محمد، وصلال، شاكر حمود، (2017)، تأثير قواعد السياسة المالية على فاعلية السياسة النقدية في العراق للمدة 1990-2015، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، 9(18).
7. الدرمني، أحمد معيوف، (2017)، الاستدانة المالية لإمارة أبوظبي في ظل التحديات الاقتصادية. مداد للنشر والتوزيع، الإمارات.
8. الريفي، حسام خالد حسين، (2014)، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدانة المالية (1996-2013)، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، كلية التجارة، غزة.
9. سعود، محمود حامد، (2017)، قضايا اقتصادية معاصرة (ط. 1). حميثرا للنشر والترجمة، أبوظبي.
10. سليمان، محمد محمود، وعمر، محمد، (2014)، إدارة الدين العام: الانتقال من مفهوم الاستدانة المالية إلى مفهوم الاستدانة الاقتصادية. كلية التجارة وإدارة الأعمال، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
11. صالح، عهود حمود، وسلمان، أحمد عبدالله، (2021)، استراتيجية مستقبلية حول واقع مؤشرات الاستدانة المالية في العراق. مجلة اقتصاديات الأعمال، العدد 13.
12. الطائي، هناء عبد الحسين، والشلال، مهند عزيز، (2015)، قياس استدانة الدين العام في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لدول مختارة (مصر والأردن) للمدة (1990-2011)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، (17). كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق.
13. عبد الرحمن، نجلاء إبراهيم، والنفيعي، ريا محمد، (2020)، مدى ارتباط المساءلة المالية بتحقيق الاستدانة المالية في الوحدات الحكومية: دراسة تطبيقية على ديوان المحاسبة العام بمنطقة مكة المكرمة، مجلة الاقتصاد والمالية، 6(2).
14. عبد اللطيف، لبنى، وشحاته، عبد الله، (2005). قضية الاستدانة المالية والإصلاح المالي في مصر. بحث مقدم لمؤتمر "إصلاح المالية العامة في مصر"، المؤتمر التاسع لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
15. عصماني، مختار، وأوكيل، رابع، (2018)، مؤشرات الاستدانة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، مجلة معارف، قسم العلوم الاقتصادية، 13(25).
16. عطوي، فوزي، (2003)، المالية العامة: النظم الضريبية وموازنة الدولة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
17. علي، أحمد بريهي، (2015)، الاقتصاد النقدي: وقائع ونظريات وسياسات (ط. 1)، دار الكتب.
18. القرشي، محمد صالح تركي، (2010)، علم اقتصاد التنمية (الطبعة الأولى). إثراء للنشر والتوزيع، الأردن.
19. محمد وعزيز شيماء فاضل و خليل إسماعيل عزيز، (2019)، قياس الاستدانة المالية في العراق للمدة (2003-2017) باستخدام نموذج (VRA)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 15(47).
20. محمد، عمرو هشام، وحسين، عماد حسن، (2016)، متطلبات تحقيق الاستدانة المالية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 13(55).
21. المناوي، الشيخ عبد الرؤوف، (2011)، التوفيق على مهمات التعاريف (ط. 1). دار الكتب العلمية.

22. موعش، المحمد، (2020)، منهجية احتساب مؤشر الاستدانة المالية: حالة تطبيقية لبعض الدول العربية ، دراسات اقتصادية، صندوق النقد العربي، (65).

23. Arnold, R. A. (2014). Economics (11th ed.). South-Western.
24. Bird, R. M., & Zolt, E. M. (2008). Technology and taxation in developing countries: From hand to mouse. National Tax Journal.
25. Blanchard, O. J. (1995). Suggestions for a new set of fiscal indicators. Economic and Statistics, OECD, Working Paper No. 7.
26. Bradford, J. D. (2002). Macroeconomics (Updated ed.). McGraw-Hill.
27. Dahlby, B. (1993). Sustainability of Fiscal Policy in Alberta. Western Centre for Economic Research, Information Bulletin No. 13, Alberta.
28. Fleisher, Shakti. (2017). Continuous adaptation: Financial sustainability for global nonprofit startup (Capstone research report).
29. Karl, T. L. (2007). Oil-led development: Social, political, and economic consequences. Encyclopedia of Energy.
30. Lustig, N. (2018). Commitment to Equity Handbook. Brookings Institution Press.
31. Malthus, T. R. (1798). An Essay on the Principle of Population: As It Affects the Future Improvement of Society with Remarks on the Speculations of Mr. Godwin, M. Condorcet, and Other Writers. London: Printed for J. Johnson, in St. Paul's Church-Yard.
32. Scott-Joseph, A. (2006). Debt sustainability in Caribbean countries: An exploration of alternative methodologies. Caribbean Development Bank.
33. Stiglitz, J. E. (2010). Freefall: America, Free Markets, and the Sinking of the World Economy. W. W. Norton & Company.